أولاً:- الديمقراطية (مفهومها.. مميزاتها.. انواعها.. ركائزها وأسس بنائها)

أولا : مفهوم الديمقراطية

وهي مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحمي حرية الإنسان وهي بمعنى آخر تعني "مؤسسة للحرية" .وان كلمة الديمقراطية هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية التي تعني الشعب ، وفي النظم الديمقراطية تعني بان الشعب هو الذي يملك السلطة السيادية على المجلس التشريعي والحكومة .أما الحكومة الديمقراطية فهي تلك التي تمارس فيها السلطة والمسؤوليات المدنية بواسطة كل المواطنين بصورة مباشرة او عبر مندوبين عنهم يتم انتخابهم بحرية [1] .وحاول ارسطو ان يضع تعريفاً لها فعرفها بـ (نظام سياسي يمثل ارادة الشعب التي تعد فوق كل شيء حتى القوانين) اما مويس ديفرجيه فقد عرفها بدلالة الحرية والمشاركة السياسية فالديمقراطية لديه هي (النظام الذي يختار فيه المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة) (٢) ويعرفها لنكولن بأنها (حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل الشعب) [3].

وقد طرحت تفسيرات توضح بان الديمقراطية هي مصدر قوة للفرد والمجتمع حيث تتضمن منافسة فعالة بين الأحزاب السياسية على مراكز في السلطة ومن ملعب الديمقراطية تنطلق انتخابات منتظمة وعاملة ويمكن أن يشترك فيها كافة أفراد الشعب ، والمشاركة الديمقراطية تراكب معها الحريات المدنية وحرية التعبير والمناقشة وتشكل الجماعات والجمعيات السياسية والانضمام أليها . وتقوم الديمقراطية على أساس حكم الأغلبية المقرون بحقوق الفرد والأقليات ، فجميع الديمقراطيات التي تحترم أرادة الأغلبية تحمي في الآن ذاته الحقوق الأساسية للفرد والأقليات .وتعمل الديمقراطية كدور الحارس الذي يحول دون تحول نظام الحكم الى حكومة دكتاتورية تمتلك كل السلطة ، كما تقوم الديمقراطية بالعمل على نزع صيغة التحكم المركزي بالسلطة ونقلها الى المستويات المحلية والإقليمية ، متفهمة ان الحكومة المحلية ينبغي ان تتصف بسهولة الوصول أليها من قبل الشعب والاستجابة لاحتياجاته قدر الإمكان ، وتدرك النظم الديمقراطية ان أحدى مهامها الأساسية هي حماية حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير وحرية المعتقد وحق المساواة أمام القانون وإتاحة الفرصة للتنظيم والمشاركة بصورة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع .

---

[1] د.حامد حمزة ، الديمقراطية من الفكر الى التطبيق ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، العدد ١٥ ، ٢٠١٠.

[2] د.عبير سهام ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، العدد ١٦ ، ٢٠١٠

[3] د. حافظ علوان الدليمي ، مدخل الى علم السياسة ،بغداد ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ١٩٩٩، ص٢٣٥

مميزات الديمقراطية

. للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية. فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.

. تجعل من الحرية عاملا مشتركا لكافة المواطنين.

. تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.

. ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.

. ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.

. توجد توازنا بين الحكومة والمعارضة.

. تفسح مجالا واسعا للجميع للنقاش الحر والاتجاه إلى العقل لإقناع الآخر .

. تفتح آفاقا جديدة للإبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملائمة.

. تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.

. تعطي الناس فرصا أكبر للتأثير على مجريات الأحداث وليساهموا بالحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة في المجتمع.

. توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية.

. تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكم ومحكوم.

أنواع الديمقراطية

يختلف العلماء والسياسيون حول طبيعة الأنظمة الديمقراطية في العالم ،اذ يرى البعض ان التاريخ السياسي عرف أنماطا عديدة للديمقراطية ، حتى ان بعض الباحثين قد صنفوا أكثر من (٥٥٠) أنموذجا فرعياً للديمقراطية [1] ، كما يختلفون أيضا حول كيفية تصنيف تلك الأنظمة وشروط قيام الديمقراطية وتعزيزها ومن ثم دورها في إرساء عملية السلام والتنمية ، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك الى عدم وجود صيغة متفق عليها لمعنى الديمقراطية ، ومن أهم أنواع الديمقراطية : -

١ ــ الديمقراطية المباشرة .

٢ ــ الديمقراطية التمثيلية .

١ــ الدكتور حسن لطيف الزبيدي ، الأستاذ نعمة محمد العبادي ــ الديمقراطية /مفاهيم وتجارب ــالطبعة الأولى- المركز العراقي للبحوث والدراسات ــالنجف الاشرف- العراق- ٢٠١٠ ــص١٠٥ .

التجربة العراقية المعاصرة في التحول الديمقراطي :-

بعد مرور تسع سنوات على نهاية النظام السابق في ٢٠٠٣ تطرح التجربة العراقية مجموعة من الأسئلة المهمة المتعلقة بالحاضر والمستقبل بالاقتران مع استكمال الانسحاب الأميركي الذي تزامن مع مجموعة قضايا جديرة بالإشارة اليها ومنها:-

١- الانسحاب والنهاية الرسمية للاحتلال الأميركي للعراق الذي استكمل يوم ٢٠١١/١٢/١٨ استنادا إلى اتفاقية الانسحاب الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في ٢٠٠٨/١١/١٦.

٢- جملة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الداخلية التي رافقت السنوات منذ ما بعد التغيير والفشل في تقديم حلول ومعالجات جادة لها .

٣- تعدد التدخلات والتأثيرات الخارجية بأنواعها المختلفة ، الإقليمية والدولية والأممية .

كل ذلك ترك وما يزال وسيتزك آثاراً على مجمل الأوضاع في المشهد العراقي الذي يتميز بحالة عدم الاستقرار ودوامة العنف والتوتر وإنتاج وإعادة إنتاج الأزمات بأنواعها المختلفة .

ولكن ذلك لا يلغي عدة حقائق جديرة بالإشارة نقف عند اثنين منها :

القضية الأولى : في العام ٢٠٠٣ سقط نظام مستبد حكم العراق لأكثر من ٣٥ عاماً ومارس أبشع صنوف القمع والتنكيل بحق العراقيين وافتعل الأزمات والحروب مع الدول المجاورة ، وبسقوط النظام المباد طويت صفحة الدولة المركزية طوال ٨٢ عاماً ((١٩٢١ – ٢٠٠٣)) بحكوماتها وأنظمتها السياسية الملكية والجمهورية

القضية الثانية : منذ العام ٢٠٠٣ حتى الآن أنجزت خطوات مهمة غيرت طبيعة وشكل النظام السياسي الذي تحول من الاستبداد باتجاه الديمقراطية ومن المركزية إلى الفيدرالية ، وصدور دستور ٢٠٠٥ الذي تم الاستفتاء عليه كعقد اجتماعي توافقي وما رافق العملية السياسية من مكاسب مهمة كالتعددية السياسية والحزبية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة . في ضوء ذلك يمكننا القول إن العراق يمرّ بمرحلة انتقالية ترافقها مجموعة من المشكلات وعلى مختلف الصعد . هذا التحول أنتج – إضافة إلى المكاسب التي تمت الإشارة إليها – ديمقراطية هشة وأزمة ثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية .

فالديمقراطية الوليدة في العراق ما زالت في طور التخلص من ذهنية ما قبل الديمقراطية ، لأن الديمقراطية لا تعني مجرد انتخاب وإنما هي منهج وقيم وحالة ثقافية لا تلقينية ، إنها تفترض تأطير وكبح النوازع السلطوية البدائية ، وهذه عملية تتحقق بالتمرين والمراس وتقود إلى نظام

حكم يقوم على الترتيبات المؤسسية والاجتماعية الأساسية التي تشيّد هيكلية آليات الحكم وتحدد وسائل ومضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية .

كننا في التجربة العراقية السابقة في عهد النظام الدكتاتوري أفتقدنا مثل هذه السياسة وحل محلها ستئثار وظيفي للسلطة والثروة والنفوذ وكل ذلك إلى جانب التدخلات الخارجية والحروب قادنا ى فشل بناء الدولة مما صاغ معادلة ومقايضة تقوم على سكوت الشعب وتخليه عن حرياته خضوعه لحكم مجموعة تستأثر بالسلطة وتدعم الفساد والإثراء غير المشروع مقابل شعارات ائفة وخطوات ظاهرها ديمقراطي كالاستفتاء الشعبي ، جرت صياغته على مقاس الحاكم ، عدم وجود تعددية سياسية وإغراق المجتمع بالتسليع والنزعة الاستهلاكية بفعل الاقتصاد ريعي الناتج عن الثروة النفطية ، ولكن ذلك لم يفلح في ضمان صمت العراقيين بل قاد إلى التوتر السخط والتذمر الشعبي الذي تجلى بصورة واضحة في الانتفاضة الشعبانية في بغداد وباقي حافظات الوسط والجنوب في ١٩٩١.